

تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري

مريم عبد الواحد كشك

مدرس الاقتصاد – تجارة بنات – جامعة الأزهر

المستخلص:

يتناول هذا البحث الأثر الذي يمكن أن يتركه تخفيض قيمة العملة في الميزان التجاري من خلال دراسة تطور بعض متغيرات الاقتصاد المصري، وعلي وجه خاص تطور أسعار الصرف وتطور حجم الصادرات والواردات في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي على الميزان التجاري في الأجل القصير.

الكلمات الدالة: سعر صرف العملة، تخفيض قيمة العملة، الميزان التجاري.

Abstract

This study deals with the impact that the devaluation of the currency can have on the trade balance by studying the development of some of the variables of the Egyptian economy and in particular the development of exchange rates and the development of the volume of exports and imports in Egypt. The study concluded that there is a positive impact on the balance of trade in the short term.

مقدمة:

يعانى الاقتصاد المصري من زيادة البطالة وتراجع معدلات النمو مع استمرار نمو الطلب الاستهلاكي، إلى جانب حالة من الضبابية حول البيئة الاستثمارية، مما تسبب في تداعيات اقتصادية من أهمها، انخفاض الاحتياطي النقدي الدولي، وتدهور التصنيف الائتماني للدولة، وتزايد الاقتراض الخارجي والداخلي كما أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد المصري ليس بالقدر الذي يناسب طاقة الاقتصاد مقارنة بالاقتصاديات النامية الأخرى، فضلاً عن تزايد العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

مما ترتب عليه قيام البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه المصري في مارس 2016 ، وذلك من أجل الحفاظ على احتياطي النقد الأجنبي وجذب استثمارات أجنبية غير مباشرة.

ثم قام البنك المركزي يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بإصدار قرار بتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية والمعروف بـ "تعويم العملة"، وقد ظهرت العديد من الآراء في هذا الأمر بين مؤيد ومعارض، ولعل ذلك الاختلاف كان السبب الرئيسي للبحث ولمعرفة طبيعة تأثير سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات والواردات (الميزان التجاري).

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في بيان طبيعة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة المصرية، وبين قيم الصادرات والواردات للوصول إلى الأثر على الميزان التجاري، من خلال دراسة أثر التغيرات والأزمات الحادثة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ - ٢٠١٦) والتي أثرت على النشاط الاقتصادي

بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص. باستخدام البيانات الحديثة الصادرة من البنك الدولي والبنك المركزي المصري.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من خلال أهمية الموضوع سعر الصرف يمثل حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، ومقياساً لحجم معاملاتها، بالإضافة إلى ذلك فسعر الصرف له تأثير واضح على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وخصوصاً معدل التضخم، ومعدل النمو، والميزان التجاري.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف علي واقع سعر الصرف في مصر وما هو اثر تخفيض قيمته على الميزان التجاري إلى جانب التعرف علي أسباب أزمة العملة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري من وقت لآخر.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم سعر الصرف وأنواعه والعوامل التي تؤثر عليه، سياسات تخفيض قيمة العملة، الجوانب المتعلقة بالميزان التجاري.

المحور الثاني: يتضمن تطورات سعر الصرف والميزان التجاري، وتحليل الأسباب الحقيقية لازمة سعر الصرف.

المحور الثالث: اثر تخفيض سعر الصرف علي الميزان التجاري، من خلال مقارنة أهم المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد التخفيض.

الدراسات السابقة:

دراسة (عمار، ٢٠٠٣).

سعت الدراسة إلى بيان أثر تخفيض قيمة الجنيه المصري على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري بالإضافة لعدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى خلال الفترة الزمنية (١٩٦٤-٢٠٠٠) وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، فكلما انخفض قيمة الجنيه المصري كان له تأثير انكماشى على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن كانت العلاقة ضعيفة من الناحية الإحصائية.

دراسة (زيرار وعوض، ٢٠٠٩).

تناولت هذه الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٤) والهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستتدة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

دراسة (عبد الله، ٢٠١٠).

هدفت الدراسة لعرض وتحليل أداء ميزان المدفوعات في الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩م)، واستخدمت المنهج الوصفي لشرح مكونات ميزان المدفوعات والعوامل الرئيسية التي تحدد حجم وعمق العجز في القطاع الخارجي، ثم

تستخدم المنهج التحليلي الإحصائي عن طريق تقدير نماذج اقتصادية قياسية بأساليب الانحدار والتكامل المشترك. أثبتت الدراسة تحسن أداء القطاع الخارجي منذ تصدير البترول بالرغم من عدم كفاية احتياطات النقد الأجنبي، كما وجدت توسع كبير في مجال الاستيراد والمدفوعات الأخرى مقابل متحصلات تمثلت بشكل أساسي في نمو عائدات البترول وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحولات المغتربين بينما أوضحت الدراسة وجود انخفاض في الصادرات غير البترولية .

دراسة (الساعدي وعبد، ٢٠١١).

تناولت هذه الدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، واستنتجت الدراسة أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين حالة الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه، وجذب رؤوس الأموال إليها والذي بدوره يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، إلا أن عملية التخفيض في سعر الصرف تؤدي إلى تآكل الأرصدة النقدية للأفراد والمؤسسات بسبب ارتفاع الأسعار.

دراسة (Mcpherson, M. 2000).

اتجهت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين معدل الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا خلال الفترة الزمنية (١٩٧٠ - ١٩٩٦) وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة مباشرة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي في كينيا، ولكن يوجد علاقة غير مباشرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في كينيا، من خلال عدة قنوات تتضمن الاستثمار، الواردات، الإنتاج الزراعي

والمساعدات الخارجية، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر على هذه المتغيرات والتي تعتبر من متغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة (Boyared, & Caporale, 2001).

سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات لثمانية دول متقدمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري. وهذا يعتمد على مرونة الطلب على كلا من الصادرات والواردات.

دراسة (Fidan, 2006).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاه العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وكلا من الصادرات والواردات الزراعية في الاقتصاد التركي، واستخدام منهجية التكامل المشترك وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف على كلا من الصادرات والواردات الزراعية لا يكون كبير في المدى القصير، ولكن الأثر الإيجابي لتغيرات سعر الصرف ظهرت بعد السنة العاشرة، وأن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والصادرات السلعية في الاقتصاد التركي، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والواردات الزراعية التركية.

دراسة (Kandil, M. & et al, 2007).

تناولت هذه الدراسة آثار التقلبات في معدل الصرف على النشاط الاقتصادي في تركيا، وقد أكدت الدراسة أن سعر الصرف له آثار عكسية على النمو الاقتصادي والطلب على الاستثمار والصادرات، كما أكدت أن الآثار غير

المتوقعة لتخفيض قيمة العملة لها آثار توسعية على الناتج، بينما التخفيض المتوقع لقيمة العملة له آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة. (Oladipupo & Onotaniyohuwo 2011)

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، واستخدمت طريقة OLS لتقدير النموذج الذي يتكون من ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من: سعر الصرف، كمية النقود في التداول، الناتج المحلي الحقيقي، التضخم والمستوى العام للأسعار كمتغيرات مستقلة. غطت الدراسة الفترة ١٩٧٠ - 2008م. وتوصلت الدراسة إلى أن خفض سعر الصرف يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات في ظل الانضباط المالي، أوصت الدراسة باستخدام سياسة سعر الصرف جنباً إلى جنب مع السياسة المالية والنقدية، تنويع الصادرات والترويج لها وإحلال الواردات.

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة كما يمثل العمود الفقري الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدولة سواء كانت من الدول المتقدمة أو النامية لذلك تسعى معظم الحكومات بانتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، مما ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيه.

المبحث الأول: سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف:

مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (الظاهر لطرش 2007 م، ص 96)

ويعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة المحلية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية، فسعر الصرف هو سعر أو قيمة عملة ما معبراً عنه بعملة أخرى (William J. Baumol 1988:821)

كما يمكن تعريفه علي انه أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي من خلال سعر الصرف (خليل، ٢٠٠٥، ص ١٣٨).

أنواع سعر الصرف:

- سعر الصرف الأسمى: ويمثل سعر وحدة من عملة أجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويتم تحديده طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، وهذا السعر لا يأخذ في الحسبان قوة العملة الشرائية (الحسن، ٢٠١٥، ص ٦٤) وينقسم إلى قسمين سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في السوق السوداء (الموازية)، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي للعملة في البلد نفسه.

- **سعر الصرف الحقيقي:** يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: $\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times X$ (مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية) وبما أن مؤشر سعر الصرف الحقيقي ناتج عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسيين فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوى الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة أساس، تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ومعرفة مستوى القدرة التنافسية للدولة.
- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو المعدل الهندسي لمؤشرات سعر الصرف الاسمية في دولة ما مقارنة بعملات الدول الشركاء التجاريين، ويهدف حسابه إلى معرفة تطورات العملة الوطنية بدلالة عدة عملات أخرى .
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر الصرف الفعلي الاسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدد أسعار ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذو دلالة تنافسية للبلد تجاه الخارج لابد وأن يخضع المعدل الاسمي للتعديل بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل، إذ أن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية (عبد العظيم، ١٩٩٨، ص ٥٢-٥٥).

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف :

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

١ - التغير في قيمة الصادرات والواردات:

فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة مما يعمل على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف

٢ - ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.

٣ - كمية النقود:

إن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذا قد يكون مفيداً للاقتصاد

المحلي حيث انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات وبالتالي يحسن رصيد الميزان التجاري.

٤ - أسعار الفائدة:

وهنا يمكن التمييز بين التغير في أسعار الفائدة المحلية والتغير في أسعار الفائدة الأجنبية، حيث أن الزيادة في أسعار الفائدة المحلية سوف تجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ويحدث عكس ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة.

٥ - التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فالتضخم المحلي في الدولة سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وأيضاً ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الاستيراد من سلع تلك الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية.

٦ - الدخل:

■ التغيرات في مستويات الدخل المحلية: فلو تغيرت الدخل المحلية، ولنفرض ارتفعت فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقابل العملة

المحلية (انخفاض سعر صرف العملة المحلية) وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير (سلمي، ٢٠١٥ ص ٤٥).

- التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية: إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل عام ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

٧- نشاط البنوك المركزية:

عندما تتدخل في السوق ببيعاً أو شراءً لدعم قيمة العملة أو تخفيضها.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف:

هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

١ - الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف .

٢ - الإشاعات والأخبار:

تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول سعر الفائدة

وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية وكذلك أخبار الأحداث السياسية والحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة، فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار (خضر، ٢٠١١، ص ٣٢).

٣ - خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاؤها على ما هي عليه، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم (عبد القادر، ٢٠٠٥، ص ١٧١).

المبحث الثاني: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

تمهيد:

كثيراً ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

مفهوم تخفيض قيمة العملة:

هو التقليل المتعمد في قيمة العملة المحلية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، وهو إجراء إداري غالباً ما يتخذ تحت ظروف معينة، وتعد هذه السياسة من أخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة التي تهدف إلى

القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات.

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاضها فانخفاض قيمة العملة يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة:

١ - معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

تخفيض قيمة العملة يشجع التصدير ويقيّد الاستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج والعمل على إبقائها في الداخل، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات (الأشقر، ٢٠٠٧، ص ٣٥٠).

٢ - ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخول المنتجين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.

٣ - تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها في السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعرين في السوقين الرسمي والموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.

٤ - معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص حجم البطالة.

٥ - تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة :

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.

وما يمكن استخلاصه هو أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات والسعي نحو تقليص العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

آثار تخفيض قيمة العملة:

أولاً: أثر التخفيض على الميزان التجاري:

الميزان التجاري: هو أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات ويمكن تعريفه على أنه الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال

فترة معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية (مطر، ٢٠٠٨، ص ١٦).

■ **الأثر على الواردات:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توافر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الساعدي، وعبد، ٢٠١١، ص ٤).

■ **الأثر على الصادرات:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية الذي يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية (دياب، ٢٠١٠، ص ٢٣).

ثانياً: أثر التخفيض على مستوى الأسعار:

إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية وذلك من خلال:

■ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، فإن الأسعار سترتفع، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار (عوض الله، ٢٠٠٤، ص ٢٢).

- إن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية حيث أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها. كما أن الطلب على المنتجات المحلية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

ثالثا: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال:

من الأسباب الرئيسية التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض في قيمة العملة، ويتم هذا الأجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحققاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف (الساعدي، وعبد، ٢٠١١، ص ٤).

رابعا: أثر التخفيض على الدخل والتوظيف:

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته. ووفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للميل الحدي للاستيراد.

خامسا: أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية:

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً أو مدينياً:

في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته المحلية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

عندما يكون البلد المخفض لعملته مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملته البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته المحلية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية.

شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة:

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات .
- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجارياً)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.
- ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع والخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية، فارتفاع

الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات.

المحور الثاني: تطور سياسة سعر الصرف والميزان التجاري في مصر:

المبحث الأول: "تطورات سياسة سعر الصرف في مصر"

في عام ١٩٨١، كان سعر صرف الدولار يساوي ٨٠ قرشا وبسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية والمقاطعة العربية وارتفاع الديون الخارجية أدى إلى تدهور قيمه الجنيه أمام الدولار في وقت قصير ليصل بعد عشر سنوات فقط إلى ١٥٠ قرشا عام ١٩٩١ ثم ينخفض بمقدار ١٠٠% في عام واحد ليصل إلى ٣ جنيه عام ١٩٩٢.

ويمثل عام ١٩٩١ البداية الحقيقية لإصلاح سوق الصرف الأجنبي (الإصلاح الاقتصادي) وذلك عن طريق توحيد سعر الصرف بسعر واحد مربوط بالدولار الأمريكي، وتم السماح للقطاع الخاص بخدمات الصيرفة للتجارة في العملات واستمر سعر الصرف عند ٣،٢٤ جنيه للدولار حتى أواخر ١٩٩٤ ثم عدل إلى ٣،٣٩ جنيه للدولار واستمر ذلك حتى يونيو ٢٠٠٠ ووصل إلى ٣،٤١ جنيه للدولار.

في يوليو عام 2001 تم تخفيض الجنيه المصري إلى حوالي ٣،٨٦ جنيه للدولار الواحد، ثم تخفيضه مرة أخرى في أغسطس عام 2001 إلى حوالي ٤،١٥ جنيهاً للدولار الأمريكي وكان من الأحداث التي أثرت على الاقتصاد المصري أحداث 11 سبتمبر عام 2001، والتي أثرت على الإيرادات السياحية وانخفضت الإيرادات إلى حوالي 2 مليار دولار، بالإضافة إلى انخفاضها بعد

أحداث الأقصر عام 1997 ، وانخفاض إيرادات قناة السويس مع تصاعد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط (هندي، ٢٠٠١، ص ٣).

وقد تم تخفيض الجنيه المصري مرة أخرى في منتصف يناير عام 2002 ليصبح ٤،٥١ جنيه للدولار الأمريكي إلى جانب ذلك عدم قدرة تغطية الصادرات السلعية على تغطية نصف الواردات حيث تبلغ الأولى حوالي 6 مليار دولار في مقابل 14 مليار دولار للواردات في نفس العام، وقد زادت تلك التطورات من توقعات السوق فتحوّلت تعاملات الصرف الأجنبي وبنسبة تتراوح بين ٦٠% إلى ٧٠% إلى السوق السوداء (Financial times, 26 jun, 2002).

في 2 فبراير عام 2002 طلبت الحكومة المصرية من الدول المانحة لها أن تمدها ما بين 2 إلى ٢،٥ مليار دولار كمساعدات عاجلة نظراً للتدهور الكبير في أوضاعها الاقتصادية عقب أحداث 11 سبتمبر وفضلت الحكومة المصرية عدم الاقتراب من مستوى 14 مليار دولار وأن تحصل على قرض من صندوق النقد الدولي في هذا الوقت، وكانت أحد شروط الصندوق هو بدء التحول إلى نظام التعويم للجنيه المصري، وتم إعلان تعويم الجنيه المصري في 29 يناير عام 2003، والتخلي عن نظام ربط العملات الذي كان معمولاً به منذ بداية برنامج التحرر المالي، وبمجرد الإعلان انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ١٦% ليصل إلى ٥،٤٠ جنيه للدولار الأمريكي، بعد مشاكل عده في سوق الصرف وارتفاعه في السوق الموازية إلى أكثر من سبعة جنيهات.

وفي عام 2004 تم صياغة سياسة نقدية متناسقة، فقد استمرت معدلات الفائدة في الارتفاع لتخطي معدلات التضخم المرتفعة بسبب تعويم الجنيه

المصري، وقدم البنك المركزي أدوات نقدية جديدة مثل إيداعات الليلة الواحدة، عمليات إعادة الشراء، وعلى الرغم من هذه الإجراءات استمر معدل التضخم في الارتفاع في هذا الوقت وواصلت عمليات تخفيض قيمة الجنيه المصري ليصل إلى 6 جنيهات للدولار الأمريكي في نهاية عام 2004 .

استقر سعر العملة منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ حيث تراوح سعر صرف الجنيه المصري من ٥،٤ إلى ٥،٩ جنيه للدولار كما في (جدول ١ في الملحق).

ومع ثورة 25 يناير عام 2011 انهار سعر صرف الجنيه المصري ليصل إلى حوالي 7 جنيهات للدولار الأمريكي الواحد ثم ٧،١٥ جنيه للدولار الأمريكي في نهاية عام 2011 ، ثم إلى ٧،٦٠ جنيهًا للدولار الأمريكي في عام 2013 خلاف السعر الموازي للدولار في السوق السوداء.

وعلى الرغم من الدعم الخليجي الكبير لمصر لزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية، إلا أن سعر صرف الدولار واصل ارتفاعه ليصل إلى ٨،٨٨ جنيهًا للدولار الأمريكي الواحد في مارس 2016 ، وهناك سعر صرف آخر في السوق السوداء يقترب من ١٧ جنيهًا للدولار الأمريكي الواحد على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي اتخذها البنك المركزي لمكافحة السوق السوداء وتغليظ العقوبات على شركات الصرافة والتي تتعامل بفجوة سعرية مرتفعة عن سعر الصرف الرسمي، إلا أن الجنيه المصري واصل انخفاضاته أمام الدولار الأمريكي نتيجة المشاكل الاقتصادية التي تعترى الاقتصاد المصري، فقام البنك المركزي بإصدار قرار يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بتحرير سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية والمعروف بـ "تعويم العملة"

ليصلالي ١٨،٠٨٦ جنيهها للدولار في نهاية مايو ٢٠١٧ (البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧، ص ١٣).

المبحث الثاني: "تطور الميزان التجاري"

حدث تصاعد مستمر للصادرات (جدول رقم ٢ في الملحق) خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث زادت الصادرات من ٧،١٢ مليار دولار إلى ٢٩،٣٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم انخفضت إلى ٢٣،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

بعد يناير ٢٠١١ حدث تراجع واضح في نمو الصادرات حيث انخفضت الصادرات السلعية من حوالي 25,071 مليار دولار أمريكي عام / 2012 2011 إلى حوالي 22,245 مليار دولار أمريكي عام 2014 / 2015 ونسبة انخفاض 11,3% ثم انخفضت إلى ١٨،٧٠٤ عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بنسبة انخفاض حوالي ١١،٩%. كما أن نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم ٣ في الملحق) كانت ١٧،٤% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ أخذت في التصاعد المستمر حتى وصلت إلى ٣٣% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم انخفضت إلى ٢٠،٦% عام ٢٠١١/٢٠١٢ انخفضت إلى ١٤،٤% عام 2014 / 2015 ثم انخفضت إلى ١٣،٢% عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

كما يوضح (جدول رقم ٢ في الملحق) انخفضت الواردات من ١٤،٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ١١،٢٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ثم أخذت اتجاها تصاعديا وصلت إلى ٥٢،٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

بعد ثورة يناير فقد زادت الواردات من حوالي 59,210 مليار دولار أمريكي عام 2011 / 2012 إلى حوالي 61,305 مليار دولار أمريكي عام 2014 / 2015 بنسبة 10 %، ثم انخفضت إلى ٥٧٣٨٧،٧ عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ بنسبة انخفاض حوالي ١٠،٧ %.

وكانت نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي ٢٩،٦ % أكبر من نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت ٢٨،٢ % في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ زادت هذه النسبة بشكل كبير إلى أن وصلت نسبة الواردات من الناتج المحلي حوالي ٣١،٦ % في عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ مقابل ٢٤،٩ % لنسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، ثم وصلت نسبة الواردات من الناتج المحلي إلى ٢٢،٩ % في عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ ثم انخفضت إلى ٢١،٦ % عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ خاصة الواردات البترولية والواردات من السلع الأساسية والتي أدت إلى تراجع الميزان التجاري بشكل عام.

ارتفع العجز في الميزان التجاري كما في (جدول رقم ٢ في الملحق) من حوالي ٧،٥١ مليار دولار عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٥،١٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠. وبعد ثورة يناير ارتفع العجز في الميزان التجاري من حوالي ٣٤،١٣٩ مليار دولار عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ إلى حوالي ٣٩،٠٦٩ مليار دولار أمريكي عام 2014 / 2015، وانخفض العجز إلى ٣٨،٧٨٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

بعد ثورة 25 يناير ٢٠١١ - ٢٠١٥ كانت هناك تأثيرات سلبية لم تقتصر على الطلب المحلي فقط بل امتدت إلى القطاع الخارجي أيضا، حيث أدت الاضطرابات الأمنية الداخلية وحالة التراجع في النشاط الاقتصادي لدى أهم

شركاء مصر التجاريين إلى العجز الذي شهده الميزان التجاري، والذي انعكس في انخفاض حصة مصادر النقد الأجنبي والذي يعتمد عليه الاقتصاد القومي. بالإضافة إلى التراجع المستمر في الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات السياحية، وتزايد العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة، أدى ذلك كله إلى انخفاض قيمة العملة المصرية في مقابل الدولار الأمريكي. كما ساهم هذا الوضع في توسع وازدهار السوق السوداء في النقد الأجنبي، وانخفاض الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، وانخفاض عدد شهور تغطيتها للواردات، وانخفاض سعر صرف الدولار في هذه الفترة. وتفاقت أزمة الدولار في البنوك الرسمية لتغطية احتياجات العملاء. فقام البنك المركزي المصري في 14 مارس عام 2016 بتخفيض قيمة الجنيه المصري.

المبحث الثالث: الأسباب الحقيقية للأزمة

سوف نستعرض تطور أهم المؤشرات الاقتصادية والتي ترتبط بشكل كبير بالتغيرات الحادثة في سعر صرف الجنيه المصري.

- تفاقم العجز في ميزان الحساب الجاري بشكل سريع ليبلغ ١٨،٧ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بحوالي ١٢،١ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وحوالي ٢،٨ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وحوالي ٦،٤ مليار دولار ٢٠١٢/٢٠١٣، وحوالي ١٠،٢ مليار دولار عام ٢٠١١/٢٠١٢ (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة). في ظل مثل هذا العجز الطبيعي أن يحدث تدهور لقيمة العملة المحلية لبلد ينتج ويصدر أقل كثيراً مما يستهلك ويستورد.

- المضاربة علي العملة المحلية من المضاربين في الاقتصاد الموازي حيث ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى ١٨ جنيه أي بزيادة ١٠٠% عن سعره الرسمي في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو بطبيعة الحال لا يعكس القيمة الحقيقية للجنيه أمام الدولار ولكن يعكس حجم طلب بغرض المضاربة. وما يؤكد هذا هو أن الجنيه المصري مقدر في الأصل بأقل من قيمته الحقيقية وفقا لبيانات البنك الدولي.
- بلغت مدفوعات السياحة في الخارج حوالي ٤,٠٩١ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ولأول مرة تتعرض مصر للعجز في ميزان السياحة، حيث بلغت قيمة الإيرادات السياحية حوالي ٣,٧٦٧ مليار دولار، أي أن هناك عجز في ميزان السياحة قيمته ٣٢٣,٥ مليون دولار أي تحول قطاع السياحة من مصدر للنقد الأجنبي إلى مستنزف له (الباجوري، ٢٠١٦، ص ١٩).
- أيضا انخفضت تحويلات المصريين بالخارج خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ لتصل إلى حوالي ١٢,٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٨,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢، بحسب بيانات البنك المركزي.
- أما معدل الاستثمار الإجمالي الذي يمكن المراهنة عليه في زيادة الإنتاج والصادرات فقد بلغ ١٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بحوالي ٢٢% في المتوسط العالمي وحوالي ٣٢% في دول الدخل المتوسط، وحوالي ٤٠% في دول الشرق الأقصى والمحيط الهادئ، وأكثر من ٢٥% في المغرب وتونس

والجزائر (الباجوري، ٢٠١٦، ص ١٨). كما أن الاستثمارات في مصر تركزت في النفط والغاز والعقارات والبنية الأساسية بصورة موجهة للاستهلاك المحلي أساسا وليس بها أي أشكال مضاعفه الإنتاج ومن ثم التصدير لاحقا.

■ الإيرادات السنوية لقناة السويس قد انخفضت بحوالي ٢٩٠ مليون دولار. ورغم أن ذلك يرجع إلى تدهور التجارة العالمية وانخفاض أسعار النفط إلا أن المحصلة النهائية أن النقد الأجنبي انخفض من مصدر هام قد تم إنفاق مليارات الجنيهات عليه.

■ أخذ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة في الانخفاض التدريجي في التسعينات، إلا أنه تزايد من حوالي 18,382 مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى حوالي 134,460 مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبنسبة 9,8 % من الناتج المحلي الإجمالي، ثم إلى حوالي 239,719 مليار جنيه في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وبنسبة 13 % من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة حيث بلغ حوالي 279,430 مليار جنيه في عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وبنسبة 11,5 % من الناتج المحلي الإجمالي (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة).

وقد ترجع أسباب تزايد العجز إلى مجموعة من الأسباب أهمها: الالتزام بخلق فرص عمل بعد ثورة 25 يناير، وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي، زيادة عبء الدين العام الداخلي، تزايد الإنفاق الجاري الحكومي لاسيما على الأجور والمعاشات والتعويضات للعاملين، التوسع في حجم الإنفاق الحكومي لتلبية المطالب الفئوية.

▪ تزايد حجم الدين العام الداخلي من حوالي 201,927 مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى حوالي 888,715 مليار جنيه في ٢٠٠٩/٢٠١٠، ثم ارتفع من حوالي 1044,898 مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠١١ إلى حوالي 2116,343 مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥، نتيجة لتوسع حجم الإنفاق الحكومي لتلبية المطالب الفئوية في ظل عجز شديد في الموازنة العامة ارتفع حجم الدين الداخلي.

وقد اعتمدت الدولة بصفة رئيسية بعد ثورة 25 يناير 2011 على القطاع المصرفي، سواء من خلال البنك المركزي أو البنوك التجارية، لاستيفاء احتياجاتها التمويلية. وكان من شأن ذلك أن قامت الحكومة باقتراض النسيب الأكبر من الزيادة في الودائع والمدخرات لدى الجهاز المصرفي، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الدين العام المحلي وأعباء تمويله بشكل كبير بالإضافة إلى مدفوعات فوائد الدين العام المحلي والتي تضخمت بشكل كبير.

▪ كما ارتفعت قيمة خدمة الدين الحكومي من ٦١ مليار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٩٩ مليار عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ قبل أن تقفز إلى ٤١٠ مليارات عام ٢٠١٤/٢٠١٥ شكلت الفوائد حوالي ١٩٣ مليار بنسبة ٢٦,٣% من إجمالي مصروفات الموازنة وبلغت الأقساط المسددة خلال نفس العام حوالي ٢١٨ مليار جنيه.

▪ كما ارتفع الدين الخارجي لأكثر من ٥٥,٨ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦، بعد أن كان حوالي ٣٤ مليار دولار ديسمبر ٢٠١٠.

- تراجع احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي المصري من حوالي ٣٦ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ٢٠ مليار عام ٢٠١٥، وهبطت نسبة تغطيتها للواردات إلى ٣٠٦ شهر في نفس العام.
- ارتفع معدل التضخم بشكل كبير، فقد بلغ حوالي ١٢،١٠ % عام 2010، وارتفع ليصل إلى حوالي ١٤،١ % في يونيو 2015 ومستمر في الزيادة نتيجة تخفيض قيمة الجنيه المصري حتى وصل إلى نحو ١٨،٦ % خلال الفترة يوليو/فبراير ٢٠١٦/٢٠١٧ (البنك الأهلي المصري، ٢٠١٧، ص ١١). بالتالي أدى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار إلى تزايد الأعباء الأسرية نتيجة لارتفاع الأسعار الخاص بالمواد الغذائية الضرورية، هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة، وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل.
- شهدت معدلات النمو الاقتصادي تراجعاً ملحوظاً، حيث انخفضت من حوالي ٥ % في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى حوالي 3,4 % عام ٢٠١٠/٢٠١١ وتذبذب بين الانخفاض والارتفاع إلى أن وصل إلى أقل من 1 % بنهاية الفترة 2012 / 2013 ، وهذا قد يكون ناتجاً عن ارتفاع تكلفة الدين العام المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة، رفع سعر الفائدة ومالها من آثار انكماشية على الاستثمارات، بالإضافة إلى انخفاض مساهمة بعض القطاعات في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وعلى رأسها قطاع "السياحة" وانعكس ذلك كله في الناتج المحلي الإجمالي (الباجوري، ٢٠١٦، ص ٢٤).
- ونتيجة لهذا العجز الخارجي وارتباطه بعجز داخلي كان لابد أن تقل قيمه الجنيه أمام كل العملات الأجنبية وبصفه خاصة الدولار.

المحور الثالث: أثر التخفيض علي الميزان التجاري المصري

تمهيد:

الغرض من سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية هو تحسين الميزان التجاري للدولة من خلال زيادة الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيللة الدولة من النقد الأجنبي والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، كما أنه يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة في الأسواق الدولية وبالتالي ترويج الصادرات وتعزيز نمو الناتج (Shirvani & Wilbratte)، أيضا قد يؤدي خفض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة الواردات ومتطلبات الإنتاج، مما يؤثر سلبيا علي الميزان التجاري وهو ما من شأنه أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد ككل.

لذا سوف ندرس هذا التأثير من خلال تطور قيم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها قبل وبعد تخفيض قيمة العملة.

المبحث الأول: المؤشرات الاقتصادية قبل التخفيض

اتخذت الدولة قرار تخفيض العملة في مارس ٢٠١٦، وفي نوفمبر ٢٠١٦ قامت بتحرير سعر الصرف وهو ما يعرف بسياسة التعويم وجاء هذا القرار كنتيجة لعدة أزمات نقدية واقتصادية اضطرت الحكومة لاتخاذ هذا القرار ويظهر ذلك في الجدول رقم (١) والذي يبين وضع أهم المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير مباشر علي سعر الصرف قبل قرار تخفيض قيمة الجنيه بعام.

فيظهر المؤشر الأول والخاص بعجز الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي تزايد العجز إلي حوالي ١٢% في عام 2015 قبل قرار التخفيض بعام حيث بلغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة حوالي 279,430 مليار

جنيه، وهي نسبة كبيرة لها تأثيرها ومردودها على الاقتصاد المصري بعد أن كانت ٨% في عام 2005 ، وهذه النسب مرتفعة وتعاني مصر من هذا العجز المستمر ولكن بنسب متفاوتة هذا العجز وحده كافى لأن يسبب أثراً سلبية على الأوضاع الاقتصادية.

جدول رقم (١)

أهم المؤشرات الاقتصادية قبل التخفيض

المؤشرات	قبل التخفيض بسنة
عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي %	١٢
الاحتياطي الدولي (مليار دولار)	٢٠
عدد شهور تغطية الواردات من الاحتياطي	٣،٩
الدين العام المحلي/الناتج المحلي الإجمالي %	٨٦،٦
عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي %	٣،٦
تغطية الصادرات للواردات %	٣٦،٣
معدل التضخم %	١٤،١
معدل الانفتاح التجاري/الناتج المحلي الإجمالي %	٣٧
عجز الميزان التجاري	٣٨،٧

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، إعداد مختلفة.

البنك الأهلي المصري، النشرة الشهرية، أغسطس ٢٠١٧.

أما مؤشر الاحتياطيات الدولية: فقد تأثرت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بتداعيات الأحداث التي شهدتها البلاد منذ ثورة 25 يناير 2011 ،

وغياب الرؤية الاقتصادية للدولة والتي أثرت على المتحصلات من النقد الأجنبي، فقد تراجعت عائدات السياحة، كما تراجع الاستثمار الأجنبي. قد تأثرت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي بالأحداث التي شهدتها البلاد بعد ثورة 25 يناير 2011، فقد انخفضت تلك الاحتياطيات من حوالي ٣٦ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١١ ليصل إلى 18,6 مليار دولار في عام 2011 / 2012، وفي عام ٢٠١٥ وصل الاحتياطيات الدولية إلى ٢٠ مليار دولار تقريباً فأصبح لا يغطي سوى ٣,٩ شهراً من الواردات السلعية في نفس العام وهو مستوى غير كفاء للاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي ترتب على ذلك قيام البنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنيه المصري في مارس 2016. أما لمؤشر الدين العام المحلي/الناتج المحلي الإجمالي: زادت نسبة قيمة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة حيث بلغت حوالي ٧٤% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ أي قبل الثورة، وواصل الدين العام المحلي تصاعده حتى بلغ حوالي ٨٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة للتخفيض عام ٢٠١٥ وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للاقتصاد القومي. ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها اعتماد الخزانة العامة بصفة رئيسية بعد ثورة 25 يناير 2011 على القطاع المصرفي، سواء من خلال البنك المركزي أو البنوك التجارية، لاستيفاء احتياجاتها التمويلية، وقد كان من شأن ذلك أن قامت الحكومة باقتراض النصيب الأكبر من الزيادة في الودائع والمدخرات لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يعرف بالمزاحمة والتي تنتج نتيجة استحواد الحكومة على التمويل المفترض توجيهه إلى القطاع الخاص، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة الدين العام المحلي وأعباء تمويله بشكل كبير، مما ألقى

بظلاله على مدفوعات الفوائد على الدين العام المحلي والتي تضخمت بشكل غير مسبق.

مؤشر معدل التضخم: بلغ معدل التضخم قبل عام من التخفيض ١٤,١% وللسيطرة على التضخم الناتج عن قرار التخفيض، قام البنك المركزي برفع فائدة الإيداع والإقراض، ولكن لم تتجح هذه الإجراءات في السيطرة على التضخم، لوجود ارتفاعات غير مبررة في الأسعار، والتي ارتفعت نتيجة لارتفاع سعر الدولار الأمريكي بالسوق السوداء، كما انه أيضا أعلى بكثير من معدل التضخم لدى شركائنا التجاريين.

مؤشر الحساب الجاري: والمتضمن أرصدة جميع السلع والخدمات بين الدولة والخارج، والذي اظهر قصور في مساهمة الحساب الجاري بالنسبة للناتج القومي الإجمالي مما أدى إلى تدهور الوضع التجاري قبل تخفيض قيمة الجنيه المصري، فقد ارتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية من حوالي ٣ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ أي من ٠,٩% إلى ٣,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة للتخفيض.

مؤشر نسبة تغطية الصادرات / الواردات: بلغت نسبة تغطية الصادرات/الواردات ٣٦,٣% في عام ٢٠١٥ حيث انخفضت الصادرات بمعدل ١٩% وزادت الواردات بمعدل ٥% فادي ذلك إلى تراجع وانخفاض نسبة التغطية عن السنوات السابقة، فقد كانت نسبة التغطية ٤٦,٨% في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ وكانت ٤٩% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وأخيرا **مؤشر معدل الانفتاح التجاري:** الذي يوضح درجة انكشاف الاقتصاد علي العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه والتي

أظهرت انخفاضاً ملحوظاً قبل تخفيض قيمة الجنيه المصري وبلغت قيمته ٣٧% عام ٢٠١٥ في حين كانت قيمته ٤٥,٢٥% عام ٢٠١١.

تؤكد قيم المؤشرات تدهور الوضع الاقتصادي بشكل عام الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات من أجل تحسين هذه الأوضاع، لذا قامت الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه في مارس ٢٠١٦ وصلت قيمته (٨,٨٨) جنيه للدولار في السوق الرسمي في حين بلغ (١٧) جنيه للدولار في السوق الموازي، وفي نوفمبر ٢٠١٦ تم تعويم سعر صرف الجنيه ووصل إلى (١٧,٠٦) جنيه للدولار علي افتراض أن هذا الإجراء سوف يرفع من قدرة الصادرات ويخفض من حجم الواردات مما يؤدي إلى تحسن في الميزان التجاري، كما يخلق إمكانية للحصول علي تدفقات كبيرة للاحتياطي الأجنبي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية.

لذا سوف نعرض الأثر علي الميزان التجاري من خلال تحليل نفس المؤشرات الاقتصادية السابقة بعض تخفيض قيمة الجنيه والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر علي الميزان التجاري.

المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية بعد التخفيض

تطور قيم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها بعد تخفيض قيمة العملة، بالرجوع إلى جدول (٢) نجد الآتي:

المؤشر الأول والذي يمثل عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت قيمته من ١٢% عام ٢٠١٥ إلى ٨,٢% عام ٢٠١٦.

كما انخفض الاحتياطي الدولي إلى ١٧،٥ مليار دولار وبالتالي انخفضت عدد أشهر التغطية للواردات من الاحتياطي إلى ٣،٧.

أما نسبة الدين المحلي /الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى ٩٦،٧% وهي نسبة مرتفعة للغاية تدل على زيادة اعتماد الدولة على القطاع المصرفي المحلي.

واستمر عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ٥،٩%، وانخفضت نسبة تغطية الصادرات /الواردات إلى ٣٢،٦%.

وبناءً على انخفاض الصادرات والواردات نفقد انخفاض معدل الانفتاح التجاري/الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٨،٤%.

انخفض العجز في الميزان التجاري من ٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٣٨،٧ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥. حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٢٢،٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١٨،٣ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٦ (انخفضت الصادرات بنحو ٣،٥٤ مليار دولار) وانخفاض قيمة الواردات من ٦١،٣ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٥٧،٣٨ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٦ (بنحو ٣،٩١٨ مليار دولار).

ثم حدث تحسن آخر لعجز الميزان التجاري خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة في السنة المالية السابقة وصل إلى ٣٥،٤ مليار دولار بمعدل ٨،٤% كنتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمعدل ١٥،٩% لتصل إلى نحو ٢١،٧ مليار دولار مقابل ١٨،٧ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق (النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٧، ص ١٢).

في نفس الوقت تراجعت المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٠,٥% حوالي ٥٧,١ مليار دولار مقابل ٥٧,٣٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق (النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٧، ص ١٢).

جدول رقم (٢)

المؤشرات الاقتصادية بعد التخفيض

المؤشرات	بعد تخفيض العملة
عجز الموازنة/الناتج المحلي الإجمالي %	٨,٢
الاحتياطي الدولي (مليار دولار)	١٧,٥٤
عدد شهور تغطية الواردات من الاحتياطي	٣,٧
الدين العام المحلي/الناتج المحلي الإجمالي %	٩٦,٧
عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي %	٥,٩
تغطية الصادرات للواردات %	٣٢,٦
معدل التضخم %	١٨,٩
معدل الانفتاح التجاري/الناتج المحلي الإجمالي %	٢٨,٤
عجز الميزان التجاري	٣٨,٧

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، التقرير السنوي،

إعداد مختلفة

البنك الأهلي المصري، النشرة الشهرية، أغسطس ٢٠١٧.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

لقد كان لقرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري آثاراً إيجابية محدودة على أداء معاملات الميزان التجاري على الأجل القصير (نظراً لضيق الفترة) تمثلت في تحسن بسيط لأداء الصادرات المصرية وتباطؤ طفيف لنمو الواردات. ولكن على المدى الطويل قد يكون لهذا التخفيض نتائج سلبية أو قد تزيد الآثار الإيجابية يتوقف ذلك على مدى استجابة بقية المتغيرات الاقتصادية للتغيير في صالح الميزان التجاري.

كما أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار الصرف يصاحبها بعض الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد زادت معدلات التضخم طبقاً لبيانات البنك المركزي من ١٤,١% عام ٢٠١٥ إلى ١٨,٩% عام ٢٠١٧ في حين تجاوز معدل التضخم للسلع الاستهلاكية الأساسية ٣٣% وهي نسبة مرتفعة ستؤدي إلى رفع تكلفة معيشة المواطن وزيادة التزامات الدولة قبل العالم الخارجي.

ثانياً: التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

١ - ضرورة التنسيق التام بين السلطات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتقليل تكلفة التمويل في الاقتصاد.

٢ - العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية والقطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز

- المنتجين ورفع الإنتاجية، وتعزيز المنافسة في الأسواق للحد من الممارسات الاحتكارية في الإنتاج والتوزيع..
- ٣- تقييم سعر صرف الجنيه مقابل سلة من العملات الأجنبية (الدولار واليورو واليوان) وليس عملة واحدة (الدولار).
- ٤- الحد من عجز الموازنة العامة للدولة والاقتراض المصرفي المحلي لإتاحة المزيد من التمويل للقطاع الخاص وخفض تكلفة الاقتراض المحلي.
- ٥- يجب على السلطات المصرية اتخاذ كافة التدابير التي تضمن سعر موحد للجنيه المصري.
- ٦- سياسة معدل الصرف يجب أن تتبع التعويم المدار بشكل محكم وأكثر اتساقاً، وهناك أوقات مناسبة يمكن للبنك المركزي المصري أن يتدخل في سوق الصرف الأجنبي للتخفيف من تقلبات معدل الصرف، وبالتالي فإن الإدارة غير الجيدة لمعدل الصرف يمكن أن تعيق الاستقرار وتظهر المشاكل بشكل كبير.
- ٧- إن علاج الأزمة الحالية تحتاج زيادة الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي والحد من العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق الحكومي.
- ٨- ضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ٩- ضرورة تضافر الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية والمجتمع المدني للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق قفزة نوعية وكمية في الصادرات.

المراجع

أولا المراجع باللغة العربية:

- ١- الأشقر، أحمد (٢٠٠٧)، "الاقتصاد الكلي"، دار الثقافة، الأردن.
- ٢- الباجوري، عبدالوهاب خالد البنداري (٢٠١٦)، "تأثير الفروق في أسعار سعر صرف الجنيه المصري علي الاقتصاد المصري"، اتحاد الغرف التجارية.
- ٣- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، إعداد مختلفة.
- ٤- الحجار، بسام (٢٠٠٣)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- ٥- الحسن، تناصر جابر البشير (٢٠١٥)، "قياس أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات" دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان (للفترة ١٩٧٠-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٦ (٢).
- ٦- الساعدي، صبحي حسون، وعبد، أياد حماد (٢٠١١)، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق.
- ٧- الطاهر، لطرش، (٢٠٠٧)، "تقنيات البنوك"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ٨- خضر، زاهر (٢٠١١)، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
- ٩- خلف، فليح حسن (٢٠٠١)، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

١٠- دياب، محمد (٢٠١٠)، "التجارة في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، لبنان.

١١- زيرار، سميرة، وطالب، عوض (٢٠٠٩)، "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤)"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2.

١٢- سلمى، دوحة (٢٠١٥)، "اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها "حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

١٣- عبد العظيم، حمدي (١٩٩٨)، "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة"، دار زهراء الشرق، القاهرة.

١٤- عبد الله، مصطفى محمد (٢٠١٠)، "تصحيح ميزان المدفوعات: دراسة تحليلية لتجربة السودان (١٩٧٠-2009)" بنك السودان، مجلة المصرفي، العدد 58، ديسمبر.

١٥- عبد القادر، محمد عطية (٢٠٠٥)، "الحديث في النظرية الاقتصادية بين النظرية التطبيق"، الدار الجامعية، مصر.

١٦- عمار، سامية (٢٠٠٣)، "تأثير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد السادس عشر، يوليو.

١٧- عوض الله، زينب حسن (٢٠٠٤)، "الاقتصاد الدولي" العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر.

- ١٨- فرحان، سعدون حسين (٢٠٠٩)، "أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة: دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل إنتاج وتجارة مختلفة"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 31، العراق.
- ١٩- مطر، موسى سعيد وآخرون (٢٠٠٨)، "التمويل الدولي"، دار صفاء، الأردن.
- ٢٠- هندي، أيمن (٢٠٠١)، "محددات أزمة العملة في مصر: يوليو، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Boyared,. D. & Gugliemo Maria Caporale (2001), Real Exchange Rate Effects on the Balance of trade conintegration and the marshal – lerner condition, University of East London. Pp. 50-52
- 2- Fidan, (2006), "Impact of the real effective exchange rate (REER) on Turkish agricultural trade".
- 3- Financial times, 26 jun, (2002).
- 4- Kandil, M., & et al (2007), The Effect of Exchange Rate Fluctuations on Economic Activity in Turkey, Journal of Asian Economics 18.
- 5- Mcpherson, M., (2000), Exchange Rate and Economic growth in Kenya: An Econometrics Analysis , African Economic Policy.
- 6- Shirvani, H., & B. Wilbratte.)1997). The Relationship between the Real Exchange Rate and the Trade Balance: An Empirical Reassessment. International Economic Journal, 11(1).
- 7- Oladipupo and Onotaniyohuwo (2011). Impact of Exchange Rate on Balance of Payment in Nigeria, African Research Review, An International

- Multidisciplinary Journal, Ethiopia, Vol. 5 (4), Serial No. 21, ISSN 2070-0083 (Online).
- 8- William J Boumol, (1988), Economic Principle Policy, Seventh the Dryden Press, New York, university.
- 9- <http://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF/countries/1W-EG?display=default>
- 10- <http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?locations=EG>

الملاحق

جدول رقم (١)

تطور سعر الصرف في مصر في الفترة (٢٠١٦/٢٠١٥-٢٠٠٢/٢٠٠١)

السنوات	سعر الصرف الرسمي
٢٠٠١	٣,٩٧٣
٢٠٠٢	٤,٤٩٩
٢٠٠٣	٥,٨٥٠
٢٠٠٤	٦,١٩٦
٢٠٠٥	٥,٧٧٨
٢٠٠٦	٥,٧٣٣
٢٠٠٧	٥,٦٣٥
٢٠٠٨	٥,٤٣٢
٢٠٠٩	٥,٥٤٤
٢٠١٠	٥,٦٢١
٢٠١١	٥,٩٣٢
٢٠١٢	٦,٠٥٦
٢٠١٣	٦,٨٧٠
٢٠١٤	٧,٠٧٧
٢٠١٥	٧,٦٩٠
٢٠١٦	٨,٧٨
٢٠١٧	١٨,٠٨٦

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=EG>

جدول (٢)

تطور الميزان التجاري في الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠١٦/٢٠١٥)
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٢٠,٨	١٤٦٣٧,٣	٧٥١٦,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨٢٠٥,٢	١٤٨٢١	٦٦١٥,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٠٤٥٢,٥	١١٢٨٦,٣	٧٨٣٣,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣٨٣٣,٤	٢٤١٩٢,٨	١٠٣٥٩,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨٤٥٥,١	٣٠٤٤١	١١٩٨٥,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٢٠١٧,٥	٣٨٣٠٨,١	١٦٢٩٠,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٩٣٥٥,٨	٥٢٧٧١,٢	٢٣٤١٥,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٥١٦٨,٩	٥٠٣٤٢,٢	٢٥١٧٣,٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣٨٧٣,١	٤٨٩٩٣,١	٢٥١٢٠
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٩٩٢,٥	٥٤٠٩٥,٥	٢٧١٠,٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٥٠٧١,٩	٥٩٢١٠,٩	٣٤١٣٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٩٨٨,١	٥٧٦٨٢,٨	٣٠٦٩٤,٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٦٠٢٢,٦	٦٠١٨١,٩	٣٤١٥٩,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٢٢٤٥,١	٦١٣٠٥,٥	٣٩٠٦٠,٤
٢٠١٦/٢٠١٥	١٨٧٠٤,٦	٥٧٣٨٧,٧	٣٨٧٨٣,١

المصدر: بيانات الصادرات والواردات من:

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية - البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

جدول (٣)

تطور الصادرات والواردات / الناتج المحلي الإجمالي

في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ – ٢٠١٥/٢٠١٦)

السنوات	صادرات السلع والخدمات / إجمالي الناتج المحلي	واردات السلع والخدمات / من إجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٢/٢٠٠١	17.47979	22.33064
٢٠٠٣/٢٠٠٢	18.31618	22.67089
٢٠٠٤/٢٠٠٣	21.79641	24.38323
٢٠٠٥/٢٠٠٤	28.22996	29.58994
٢٠٠٦/٢٠٠٥	30.34355	32.6091
٢٠٠٧/٢٠٠٦	29.94981	31.56872
٢٠٠٨/٢٠٠٧	30.24973	34.82814
٢٠٠٩/٢٠٠٨	33.04299	38.63763
٢٠١٠/٢٠٠٩	24.95682	31.59662
٢٠١١/٢٠١٠	21.34925	26.5871
٢٠١٢/٢٠١١	20.56743	24.68821
٢٠١٣/٢٠١٢	16.57612	24.58047
٢٠١٤/٢٠١٣	17.17106	23.56546
٢٠١٥/٢٠١٤	14.43456	22.97921
٢٠١٦/٢٠١٥	13.20685	21.64787

المصدر: بيانات الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي والواردات/ الناتج المحلي الإجمالي

من:

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد متفرقة